



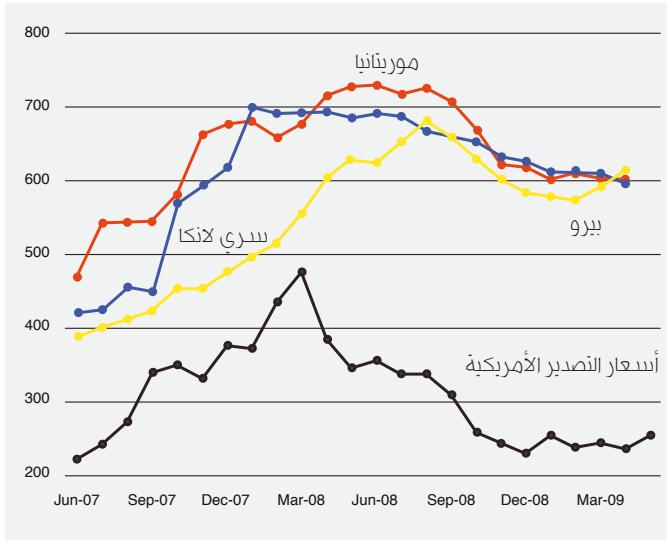
ارتفاع عدد ضحايا الجوع إلى مستوى لم يسبق له مثيل

ضخامة الإنتاج العالمي من الحبوب في عام 2009، والذي سبق قليلاً فحسب عن مستوى الإنتاج الفياسي للعام الماضي الذي وصل إلى 287 مليون طن.

ومع انخفاض الدخول أضحت الفقراء أقل قدرة على شراء الأغذية ولاسيما حينما تثبت الأسعار في الأسواق المحلية بعند مستوىاتها العالمية. وفي حين أن أسعار الأغذية العالمية قد تراجعت عن مستويات الذروة التي بلغتها في عام 2008، فإنها ما تزال مرتفعة وفقاً للمعايير التاريخية. كما أن وتنبر انخفاض الأسعار في الأسواق المحلية كانت بطبيعة في العديد من البلدان النامية (الشكل 2). وفي نهاية عام 2008، كانت نكاليف الأغذية الأساسية المحلية ما تزال أعلى من حيث القيمة الحقيقة بنسبة 24 في المائة وسطياً مما كانت عليه قبل عامين؛ وهو ما ينطبق على طائفه من السلع الغذائية الهامة.

وخلف تضليل انخفاض الدخول الناجم عن الأزمة الاقتصادية واستمرار ارتفاع أسعار الأغذية أولاً مدرأ على الشرائح السريانية الأشد ضعفاً في العالم.

الشكل 2: الأسعار المحلية للقمح في مجموعة مختارة من البلدان بالمقارنة مع الأسعار الدولية (دولار أمريكي للطن)



(المصدر: النطام العالمي ل الإعلام والإنتشار المبكر عن الأغذية والزراعة، المنظمة (2009))

ما هي الأسباب الكامنة وراء الحدة الاستثنائية للأزمة الاقتصادية الراهنة؟

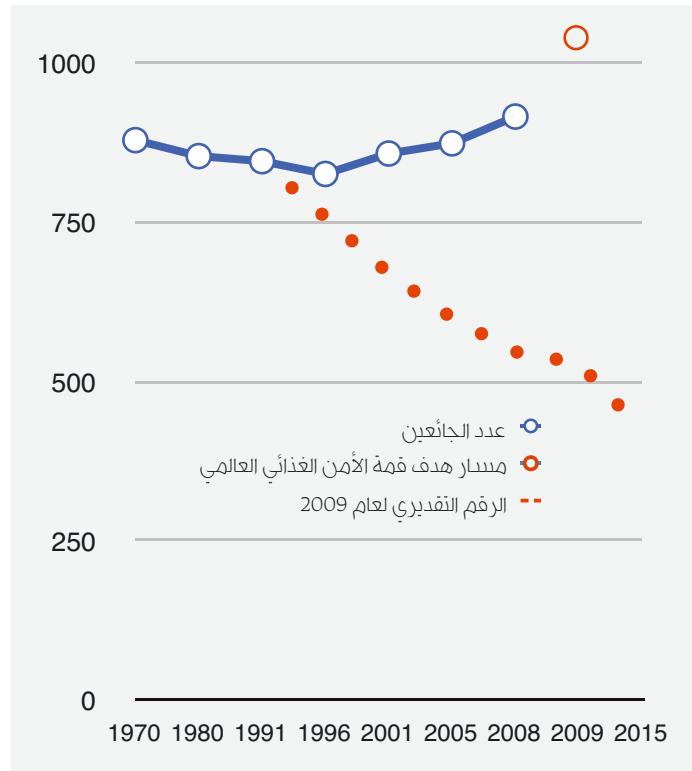
تعتبر الأزمة الراهنة أزمة لم يسبق لها مثيل قبلها لعدة من الأسباب. فهي، أولاً، نتيجة بعد أزمة للأمن الغذائي العالمي ناجمة ب بشكل رئيسي عن زيادات سريعة وحادية في أسعار الأغذية الأساسية تجاوزت قدرة الملايين من الفقراء خلال الفترة 2006-2008. ولذلك فإن الآليات التي تتستخدمها الأسر عادة لمجابهة الصدمات الاقتصادية قد أنهكت إلى أقصى درجة بالفعل.

ثانياً، تؤثر الأزمة على أجزاء واسعة من العالم في آن معاً. وحين تنتصر الأزمات الاقتصادية على بلدان متفردة، أو عدد من البلدان في إقليم معين، فإن بمقدور الحكومات اللجوء إلى أساليب مثل خفض قيمة العملات، الاقتراض، أو التوسيع في استخدام المعونة الرسمية لمواجهة آثار الأزمات. أما في حال اندلاع أزمة عالمية فإن إمكانيات استخدام مثل هذه الأدوات محدودة للغاية.

تجاوز عدد ناقصي التغذية في العالم، والأول مرة في التاريخ، مستوى المليار إنسان، حيث وصل إلى 1 020 مليون نسمة. وبزيادة ذلك بمقدار 100 مليون إنسان عما كان عليه الحال في العام الماضي وبمقدار نحو سدس مجموع الbillirية.

وما لم تتحدد تدابير علاجية على الفور، فإن هدف قمة الأمن الغذائي العالمي المتتمثل في خفض عدد الجائعين إلى النصف، حيث يبلغ 420 مليون نسمة بحلول عام 2015، لن يتحقق. (الشكل 1).

الشكل 1: عدد الجائعين في العالم (بالملايين)



وطبقاً لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الجوع فإن هناك تدهوراً واضحاً في الاتجاه المحبب للأعمال بالفعل الذي شهدته السنوات العدذر الماضية. ويؤكد التفاصيم الحاد في انعدام الأمن الغذائي عام 2009 الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للجوع بصورة سريعة وفعالة.

الأزمة الاقتصادية العالمية هي سبب من الأسباب الجوهرية

يندرج النباتي الاقتصادي العالمي الإرهان، الذي أعقب أزمة الغذاء والوقود وتدخل معها جزئياً، ضمن الأسباب الجوهرية للزيادة الحادة في معدلات الجوع في العالم. فقد أدى هذا النباتي إلى انخفاض مستوى الدخول وفرض العمل المتاحة للفقراء، وإلى إضعاف قدرتهم على الوصول إلى الأغذية بشكل كبير.

ولا ترجع الزيادة في نسب نقص التغذية إلى ضآلة الإمدادات الغذائية الدولية. إذ تشير الأرقام الحديثة المعروضة في نشرة توقعات الأغذية الصادرة عن المنظمة إلى

الإضرار بالاستثمارات وإلى تضاؤل آفاق النمو في البلدان النامية. وما لم تتخذ خطوات ملموسة لزيادة الاستثمار، فإن ذلك قد يخلف أضراراً بعيدة الأمد على البلدان الفقيرة، حتى بعد اندثار موجة الكباد العالمي.

ما هي الأقاليم الأشد تضرراً؟

بعد تزايد الجوع ظاهرة عالمية. وفي الحقيقة فإن كل أقاليم العالم قد تأثرت بتفاقم انعدام الأمن الغذائي (الشكل 3).

- يأتي إقليم آسيا والمحيط الهادئ في طليعة الأقاليم في العالم من حيث الكثافة السكانية، ويضم أضخم عدد من الجائعين (642 مليون نسمة).

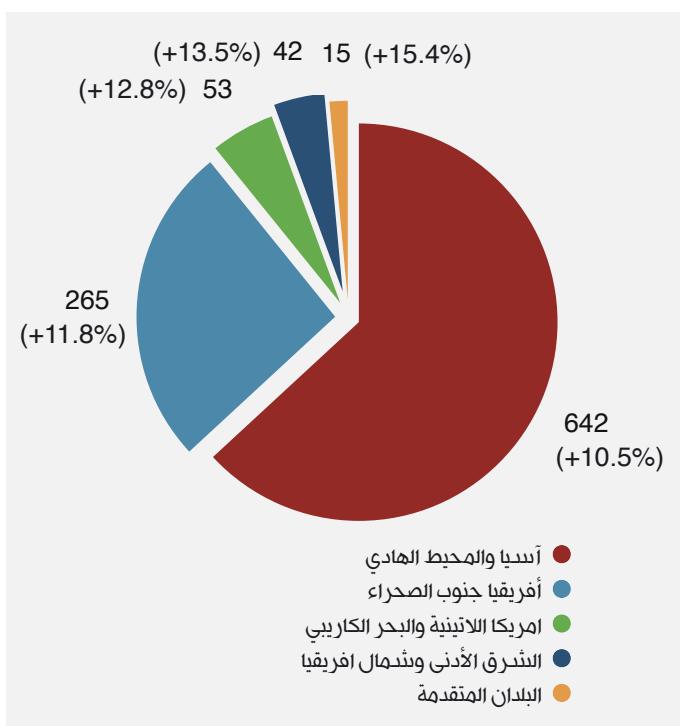
يعاني إقليم أفريقيا جنوب الصحراء من أعلى معدلات تفشي نقص التغذية في العالم بالنسبة لعدد السكان (32 في المائة).

- سجل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أعلى زيادة مئوية في عدد الجائعين في العالم الثاني (+ 5.13 في المائة).

كما شهد إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي كان الإقليم الوحيد في السنوات الأخيرة الذي نعم ببيانات التحسين، زيادة ملحوظة أيضاً (+ 8.12 في المائة).

- بل إن نقص التغذية قد غدا أمراً يثير قلقاً متزايداً في البلدان المتقدمة.

الشكل 3: التوزيع الإقليمي التقديري لحجـع عام 2009 (بالملايين) والزيادة عن مستويات عام 2008 (كنسبة مئوية)



كيف يجاهـه الفقراء الأزمـة؟

في مواجهة تزايد البطالة، وانخفاض الأجور، وهبوط الطلب على الأيدي العاملة، تسعى الأسر إلى الحفاظ على دخلها من خلال الهجرة، وبيع الأصول مثل الأرضية الحيوانية، وافتراض الأموال، والمنشاركة في أنواع جديدة من الأنشطة الاقتصادية. وتشير الدلائل الدولية إلى أن النساء يسعين إلى الانضمام إلى القوى العاملة نتيجة ظواهر الانحدار الاقتصادي. بل إن الأطفال أنفسهم قد يدعون بالمثل إلى الانخراط في سوق العمل المأجور.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأسر تقوم بتغيير أنماط الإنفاق والتقليل من مصروفاتها المنعافية بالسعي المداوم للمقارنة مع الأغذية والبذور الأساسية الأخرى. كما ينحو الإنفاق الغذائي إلى التحول نحو الأغذية الرخيصة، والغنية بالسعرات الحرارية، وذات الطاقة الكثيفة مثل الجبوب، والإبعاد عن الأغذية المكلفة، والغنية بالبروتينات والعناصر المغذية، مثل اللحوم، ومنتجات الألبان، والفاكهـة، والخضروـات.

ثالثاً، مع تزايد اندماج البلدان النامية اقتصادياً وتجارياً بالنظام الاقتصادي العالمي، فإنها تتعرض أكثر فأكثر لأثر التغيرات في الأسواق الدولية. إذ يمكن أن يكون انخفاض العرض أو الطلب على المستوى العالمي، أو لفرض قيد على القروض الإنـمـائية المتاحة، نتيجة الأزمـة، عـوـاقـبـ فـورـيـةـ علىـ الـبلـدانـ النـاميـةـ.

كيف عـانـتـ الـبلـدانـ النـاميـةـ منـ الأـزمـةـ الـاـقـتـصـاديـ؟

الأـقـاطـلـ الـاـقـتـصـاديـ الـعـالـمـيـ الـضـرـرـ بـالـبـلـدانـ النـاميـةـ منـ خـالـ القـنـواتـ الـمـالـيـةـ وـالـتـجـارـيـةـ عـلـىـ حـدـ سـوـاءـ،ـ مـاـ خـلـفـ عـوـاقـبـ وـخـيـمـةـ عـلـىـ الـأـمـنـ الـغـذـائـيـ وـالـنـمـيـةـ الـاـقـتـصـاديـ الـكـلـيـ فـيـهـاـ.ـ وـوـمـئـلـتـ الـقـنـواتـ الـرـئـيـسـيـةـ لـنـقـلـ الـأـزمـةـ بـمـاـ يـلـيـ:

الـاـسـتـثـمـارـاتـ الـأـجـنـبـيـةـ الـمـبـاـشـرـةـ وـفـقـاـ لـقـدـرـيـاتـ صـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـوـلـيـ،ـ فـيـنـ الـاـسـتـثـمـارـاتـ الـأـجـنـبـيـةـ الـمـتـجـهـةـ إـلـىـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ سـتـنـخـفـضـ بـنـسـبـةـ 32ـ فـيـ الـمـائـةـ خـلـ عـامـ 2009ـ.ـ وـمـعـ أـنـ مـعـظـمـ هـذـهـ الـاـسـتـثـمـارـاتـ يـتـعـلـقـ بـفـطـاعـاتـ الـنـعـدـيـنـ،ـ وـالـصـنـاعـةـ،ـ وـالـخـدـمـاتـ،ـ فـيـنـ الـفـطـاعـ الزـارـعـيـ سـيـنـأـتـ بـدـورـهـ بـذـلـكـ.ـ وـسـيـسـفـرـ انـخـفـاضـ فـرـصـ العمـالـةـ عـنـ آـثـارـ تـابـعـيـةـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـاـقـتـصـادـ بـأـكـملـهـ،ـ وـفـدـ بـجـيرـ الـبـاحـثـيـنـ الـعـاجـزـيـنـ عـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـوـظـافـ الـعـوـدـةـ إـلـىـ الـمـنـاطـقـ الـرـيفـيـةـ.

تحويلات المغتربين

يـتوـفـعـ الـبـنـكـ الـدـوـلـيـ حدـوثـ انـخـفـاضـ فيـ تحـوـيلـاتـ الـمـغـتـرـبـيـنـ إـلـىـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ بـنـسـبـةـ تـرـاـوـحـ بـيـنـ 5ـ وـ8ـ فـيـ الـمـائـةـ عـامـ 2009ـ.ـ وـكـانـتـ هـذـهـ التـحـوـيلـاتـ قـدـ شـهـدـتـ قـبـلـاـ مـعـدـلاتـ نـمـوـ سـيـنـوـيـةـ وـصـلـتـ إـلـىـ 20ـ فـيـ الـمـائـةـ،ـ مـاـ جـعـلـهـ مـصـدـرـاـ هـامـاـ مـنـ مـصـادـرـ رـؤـوسـ الـأـمـوـالـ لـلـبـلـدانـ النـاميـةـ.ـ وـفـيـ الـبـلـدانـ ذاتـ الـدـخـلـ الـمـنـخـفـضـ،ـ عـلـىـ سـبـبـيـلـ الـمـثـالـ،ـ فـيـنـ التـحـوـيلـاتـ الـمـذـكـورـةـ شـكـلـ بـنـسـبـةـ 6ـ فـيـ الـمـائـةـ مـنـ مـجـمـوعـ الـمـخـرـجـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ.ـ وـفـقـوـهـ ذـلـكـ،ـ فـيـنـ التـحـوـيلـاتـ اـتـسـمـتـ عـادـةـ بـالـمـنـاعـةـ إـزـاءـ الـصـدـمـاتـ،ـ بـلـ إـنـهـ زـادـتـ فـيـ غـالـبـ الـأـحـيـانـ أـثـاءـ الـأـزمـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فـيـ الـبـلـدانـ الـمـتـقـدـمةـ.ـ وـمـنـ الـمـسـتـبـعـ أـنـ تـحـدـثـ هـذـهـ التـحـوـيلـاتـ أـثـراـ تـحـفـيـزـيـاـ هـذـهـ الـمـرـةـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ الـبـعـدـ الـعـالـمـيـ لـظـاهـرـةـ الـرـكـودـ الـحـالـيـةـ.

المسـاعـدةـ الـإـنـمـائـيـةـ الـرـسـمـيـةـ

تعـتـبـرـ الـمـعـونـةـ الـأـجـنـبـيـةـ الـتـيـ شـهـدـتـ زـيـادـةـ كـبـيرـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـعـالـمـيـ فـيـ عـامـ 2008ـ،ـ الـمـصـدرـ الرـئـيـسيـ لـلـنـدـفـاتـ الـرـأـسـمـاـلـيـةـ إـلـىـ الـبـلـدانـ الـأـشـدـ فـقـراـ.ـ غـيرـ أـنـهـ يـنـظـرـ إـلـىـ أـنـ الـنـيـاطـلـ الـاـقـتـصـادـيـ الـعـالـمـيـ فـدـ أـنـرـ أـيـضاـ عـلـىـ مـيزـانـاتـ الـبـلـدانـ الـمـانـحةـ،ـ فـيـنـ صـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـوـلـيـ يـتـوـفـعـ انـخـفـاضـ الـمـسـاعـدةـ الـإـنـمـائـيـةـ الـرـسـمـيـةـ الـمـقـدـمةـ إـلـىـ مـجـمـوعـ الـبـلـدانـ الـأـشـدـ فـقـراـ الـتـيـ تـضـمـ 71ـ بـلـداـ بـنـسـبـةـ قـرـبـ مـنـ 25ـ فـيـ الـمـائـةـ.

الـاـسـسـوـاـقـ الـمـالـيـةـ

معـ تـطـهـرـ الـأـزمـةـ فـيـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ تـواـجـهـ تـكـالـيفـ أـعـلـىـ لـفـرـوـضـ الـإـنـمـائـيـةـ الـخـارـجـيـةـ الـمـفـدـمـةـ مـنـ الـمـصـادـرـ الـخـاصـةـ وـالـعـامـةـ عـلـىـ حـدـ سـوـاءـ.ـ وـبـالـفـعـلـ فـقـدـ اـرـتـعـتـ قـيـمـةـ عـلـاـوةـ الـمـخـاطـرـ بـمـقـدـارـ رـبـعـ الـوـاحـدـ فـيـ الـمـائـةـ تـقـرـيـباـ يـنـتـلـعـقـ بـالـفـرـوـضـ الـمـفـدـمـةـ إـلـىـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ.ـ وـفـيـ الـعـدـدـ الـمـنـجـدـ مـنـ الـحـالـاتـ قـدـ لـاـ تـتوـافـرـ الـفـرـوـضـ الـإـنـمـائـيـةـ عـلـىـ إـلـطـافـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ الـقـنـيـنـ الـذـيـ تـفـرـضـهـ الـمـصـارـفـ عـلـىـ اـحـيـاطـيـاتـهـ الـمـالـيـةـ وـقـيـامـهـ بـتـقـديـمـ الـفـرـوـضـ فـحـسـبـ إـلـىـ أـشـدـ الـمـقـدـرـيـنـ تـمـنـعـاـ بـالـمـصـدـيقـةـ.

الـتـجـارـةـ الـدـوـلـيـةـ

منـ الـمـنـتـظـرـ أـنـ تـنـخـفـضـ أـحـجـامـ الـتـجـارـةـ بـنـسـبـةـ تـرـاـوـحـ بـيـنـ 5ـ وـ9ـ فـيـ الـمـائـةـ لـصـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـوـلـيـ)ـ وـ9ـ فـيـ الـمـائـةـ (ـطـبقـاـ لـمـنـظـمةـ الـتـجـارـةـ الـعـالـمـيـةـ)ـ بـفـعـلـ الـأـزمـةـ الـاـقـتـصـادـيـ الـرـاهـنـةـ.ـ كـمـ أـنـ مـنـ الـمـنـتـظـرـ أـنـ تـهـبـطـ أـسـعـارـ الـمـنـتـجـاتـ الـتـصـيـرـيـةـ لـلـبـلـدانـ الـنـاميـةـ عـامـ 2009ـ.ـ وـطـبقـاـ لـتـوـفـعـاتـ صـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـوـلـيـ فـيـنـ سـقـفـوـتـ قـيـمـةـ الـصـادـرـاتـ سـيـكـوـنـ أـشـدـ فـيـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ.ـ وـسـيـلـحـقـ ذـلـكـ أـنـدـ الـصـرـفـ بـتـكـالـيفـ الـبـلـدانـ الـذـيـ تـعـنـمـدـ عـلـىـ الـصـادـرـاتـ باـعـتـارـهـاـ الـمـصـدرـ الرـئـيـسيـ لـلـعـملـةـ الـأـجـنـبـيـةـ.

وـبـؤـدـيـ انـخـفـاضـ الـنـدـفـاتـ الـرـأـسـمـاـلـيـةـ الـدـوـلـيـةـ،ـ وـقـسـمـةـ تـشـرـطـ الـفـرـوـضـ الـإـنـمـائـيـةـ،ـ وـهـبـوـطـ حـجمـ تـحـوـيلـاتـ الـمـغـتـرـبـيـنـ،ـ وـأـنـكـامـشـ فـرـصـ الـتـصـدـيرـ،ـ إـلـىـ

الجدول 1: أمثلة على الآثار الرئيسية للأزمة الاقتصادية وتدابير التصدي الأسرية

آثار الأزمة:	أرمانيا	بنغلاديش	غانا	نيكاراغوا	زambia
انخفاض في تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية
خفض عدد الوجبات، والتحول إلى الأغذية الرخيصة، وانخفاض الإنفاق الصحي والتعليمي، وتدابير النقل	تغيرات في الوجبات الغذائية، وانخفاض بيع الثروة الحيوانية	تغيرات في الوجبات الغذائية، وانخفاض الإنفاق الصحي والعلمي، وبيع الثروة الحيوانية	خفض عدد الوجبات، والتحول إلى الأغذية الرخيصة، وانخفاض الإنفاق الصحي، وببيع الثروة الحيوانية	تغيرات في الوجبات الغذائية، والتحول إلى الأغذية الرخيصة، وانخفاض الإنفاق الصحي، وببيع الثروة الحيوانية	تدابير التصدي الأسرية

الواجب أن تلقي هذه البلدان المساعدة عبر توفير الحلول النقذية والمالية والأدواء السيساساتية الازمة لتعزيز قطاعاتها الزراعية من حيث الإنارة والقدرة على الصمود في وجه الأزمات. ومن أبرز هذه المسئليات السيساسات المسنقرة والفعالة، والآليات التنظيمية والمؤسسية، والبني الأساسية السدوفية الفعالة التي تروج الاستثمار في القطاع الزراعي. وندعو الحاجة إلى تقديم الاستثمارات في التكنولوجيات والعلوم الزراعية والغذائية. وبدون توافر نظم زراعية متينة، وأليات قوية للأمن الغذائي العالمي، فستظل العديد من البلدان تجهد في سبيل زيادة الإنتاج لمسايرة الطلب واللحصول على العملات الأجنبية الازمة لتمويل احتياجاتها من الواردات الغذائية.

ولن يتغير اعتماد نهج «العمل كالمعتاد» عن خفض معدلات نقص التغذية إلى المستوى الضروري، ولكن يمكن الناس من الإفلات من براثن الجوع، فإنهم يحتاجون إلى قدرة مضمونة للوصول إلى المدخلات الحديثة والموارد الأخرى، وإلى بني أساسية ريفية جيدة، ومساعدة من المؤسسات الريفية، وحكومة محسنة على الأصعدة الدولية، والقطبية، والمحالية. ويفرض الأمر إعادة بناء المؤسسات وتطبيق تدابير إصلاح كافية على ما هو قائم منها بالاستناد إلى مبادي الحق في الحصول على غذاء كاف. وينبغي أن تستفيد المؤسسات «الجديدة» من الخبرات الماضية لتعزيز المساعدة والتنفيعية، وتمكن الفقراء ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تمس بهم. وستشكل الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف خطوة مهمة في هذا الإتجاه.

إبداء الزراعة في صدارة اهتمامات السياسات

أدت الأزمة الغذائية العالمية، ومن خلال نهديد الأمن والسلام العالميين، إلى إعادة الأمان الغذائي والزراعة إلى صدارة جداول أعمال واضعي السياسات. ومع انخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية تراجعاً، وفي مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فثمرة خطر من تحول الاهتمام بعيداً عن محنة البلدان الفقيرة التي تجهد لإطعام سكانها. ومع سعي المجتمع الدولي لمعالجة الركود العالمي فإن من الواجب ألا ينسى التزاماته إزاء مليار من بين البالغين الذين يعانون من الجوع.

ونؤدي الأزمات الاقتصادية عادة إلى خفض الاستثمارات العامة في الزراعة، مع آثار مدمرة تتمثل في تفاقم الفقر والجوع، وتوضيح التجارب الماضية والدراسات التجريبية أن من الواجب، وفي هذا الوقت بالذات، الإجحاف عن خفض الدعم المقدم للزراعة: بل أن هذا الدعم ينبغي أن يزيد في الواقع. فقيام قطاع زراعي مزدهر، متراافق مع اقتصاد متقدم غير زراعي وشبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية فعالة، هو الكفيل وحده بالقضاء على الفقر وإنعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، وبما يتماشى مع الأهداف المرتبطة دولياً.

وهكذا فإن آليات التصدي تتضمن على تسويفات غير مستصوبة ولكنها حتمية في الغالب: إذ يقل سعي الأجهزة العاملات الفقيرات، مثل، للحصول على الرعاية الصحية لأنفسهن أو لأطفالهن؛ كما أن الهجرة قد تصعد التلاميذ المجتمع؛ ويؤدي سحب الأطفال من المدارس إلى تدمير رصيد إنساني طويل الأجل؛ ويسفر بيع الأصول عن خفض مخزون الموارد المالية أو المالية، وهو أمر يصعب توريده بعد ذلك؛ ويؤثر الابتعاد عن الأغذية المغذية، والتحول إلى بذات قيمة تغذوية أدنى أو الاكتفاء ببساطة بتناول كميات أقل، على الفدرة الإنادية للبيئة، وبضعف من القدرة المعرفية للأطفال.

وتوضح دراسات الحالة القطرية التي أجرتها برنامج الأغذية العالمي الطرق المتتبعة التي تواجه بها الأسر ظواهر انخفاض حجم التحويلات، وال الصادرات، والاستثمارات، والآثار الأخرى للأزمة الاقتصادية (الجدول 1).

وتعاني أشد الأسر فقراً معاناة باللغة بالطبع من قيود الميزانية. وعلى وجه الخصوص فإن المعدمين الريفيين وفقراء المدن هم الأكثر تضرراً من الأزمة لأنهم لا يستطيعون الاعتماد على زراعة الكفاف. ومن بين المجموعات الصغيرة الأخرى الأسر التي ترأسها الإناث اللواتي تحول أنشطتها الأسرية (مثل تربية الأطفال، ورعاية العجائز، وجمع الوقود) دون تكريبين جانب أكبر من وقتهن للعملة المأجورة.

ومع أن الآثار قد تكون شديدة للغاية في المدن، فإن المناطق الريفية تقسي بدورها. فالهجرة المضادة من المناطق الحضرية تخلق ضغوطاً على فرص العمل المتاحة وتزيد من إجهاد الدخول الأسرية المحدودة عموماً.

ما هي تدابير السياسات المتاحة للتصدي؟

أحقت أزمة الغذاء والوقود في الفترة 2006-2008، ثم الانحدار المالي والاقتصادي الراهن، أضراراً فادحة بالسكان المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. وبحاجة هؤلاء الناس إلى مساعدات فورية للحلولة دون تفاقم أوضاعهم، على أن عدد ناقص التغذية كان يتزايد حتى قبل اندلاع هذه الأزمة، مما يفرض هشاشة النظام الغذائي الحالي الذي تمتن حاجته إلى تغييرات هيكلية.

وفي الأجل القصير، فإن من الواجب إنشاء شبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية أو تحسيتها للوصول إلى الشرائح الأشد حرماناً. وفي الوقت ذاته ينبغي تمكن صغار المزارعين من الوصول إلى التكنولوجيات ووسائل الإنتاج الضرورية، مثل البذور عالية الجودة، والأسمنت، والأعلاف، والآلات والمعدات الزراعية، بما يتيح لهم تعزيز الإنتاج. ومن المفترض أن يسفر ذلك عن انخفاض أسعار الأغذية للمستهلكين الفقراء سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

وفي الأجلين المتوسط والطويل، فإن الحل الهيكلي لمشكلة الجوع يمكن في زيادة الإنتاج، ولا سيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ومن